

Distr.: General
19 October 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

البند ١٢٥ من جدول الأعمال

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الرسالتين المرفقتين المؤرختين ٢٠ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ اللتين تلقيتهما من القاضي دنييس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر المرفقين الأول والثاني).

يطلب الرئيس بايرون، في رسالته المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أن يُسمح للقاضي جوزيف أسوكا دي سيلفا والقاضية تغريد حكمت استكمال قضية ندينديليمانا وآخرون على الرغم من أن ولايتهما ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكان المنتظر أن تنتهي هذه القضية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ غير أنه نظراً لمشاكل تتعلق بالتوظيف، فإن من المتوقع الآن أن يصدر الحكم في وقت مبكر من عام ٢٠١١.



وتنطوي الرسالة المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على طلبين. أولاً، يطلب الرئيس بايرون السماح للمحكمة الدولية بأن تتجاوز مؤقتاً العدد الأقصى البالغ تسعة قضاة مخصصين الذي تسمح به الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة. وبموجب قرار مجلس الأمن ١٩٠١ (٢٠٠٩) ومقرر الجمعية العامة ٤١٥/٦٤، أجاز أن يكون لدى المحكمة الدولية ١٢ قاضياً مخصصاً كحد أقصى في أي وقت من الأوقات، مع العودة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى العدد الأقصى المحدد بـ ٩ قضاة. ولدى المحكمة الدولية حالياً ١٢ قاضياً مخصصاً، أما القضايا التي يعملون بها فلن تستكمل بنهاية عام ٢٠١٠. لذلك يلزم تمديد الإذن الذي منح في القرار ١٩٠١ (٢٠٠٩) والمقرر ٤١٥/٦٤.

ثانياً، يطلب الرئيس بايرون أحد خيارين: (أ) أن يحول ثلاثة قضاة مخصصين على الأقل إلى قضاة دائمين، أو (ب) أن يعدل النظام الأساسي بحيث يسمح بأن يكون للقضاة المخصصين نفس السلطات التي يتمتع بها القضاة الدائمون، بما في ذلك اشتراكهم في الانتخابات وأن ينتخبوا إلى منصب الرئيس ورئيس القضاة. وسيبقى لدى المحكمة الدولية قاض دائم واحد في الدوائر الابتدائية بعد نقل أربعة قضاة دائمين إلى دائرة الاستئناف في عام ٢٠١١. لذلك لن يكون لدى المحكمة الدولية ما يكفي من القضاة لشغل مناصب الرئيس ورئيس القضاة حيث إنه لا يجوز، وفقاً للنظام الأساسي أن ينتخب القضاة المخصصون في تلك المناصب. والغرض من اقتراح الرئيس بايرون هو تمكين المحكمة الدولية من شغل هذين المنصبين الأساسيين دون اللجوء إلى تعيين قضاة دائمين جدد. ويذكر الرئيس بايرون أن الخيار (أ) المذكور أعلاه ستترتب عليه آثار مالية طفيفة وأن الخيار (ب) لن تترتب عليه أي آثار مالية. وقد قدم هذا الطلب لأول مرة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر A/64/814-S/2010/289)، لكنه لم ينظر فيه.

ويرجع إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن النظر في تلك الطلبات والبت فيها. ووفقاً لذلك، سأكون ممتناً لو عملتم على عرض رسالتي الرئيس بايرون على أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون
الأمين العام

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

أكتب إليكم بصدد الحاجة إلى تفويض استثنائي من مجلس الأمن يسمح به للقاضي الدائم جوزيف أسوكا دي سيلفا والقاضية المخصصة تغريد حكمت باستكمال مهمتهما الأخيرة بعد نهاية ولايتهما.

ويتصل هذا الطلب بتأخر في صدور الحكم في قضية ندينديليمانا وآخرون ذات المتهمين العدة الموكلة إلى كلا القاضيين. وقد سبق أن أبلغت مجلس الأمن في أثناء كلمتي التي أدليت بها في حزيران/يونيه ٢٠١٠ أن هذه القضية تواجه صعوبات خاصة تتعلق بالموظفين، مع رحيل منسق الأحكام في حزيران/يونيه ٢٠١٠، الذي لم يتم تعيين خلف له إلى اليوم. وقد غادر خلال السنة الفائتة أربعة أعضاء آخرون من فريق صياغة الأحكام. وكان المنتظر أن يصدر الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ لكن الافتقار إلى دعم كاف في مجال الصياغة وضياح الذاكرة المؤسسية أدى إلى تأخر لعدة أشهر. ومن المتوقع الآن أن يصدر الحكم في موعد أقصاه آذار/مارس ٢٠١١.

إن القاضي دي سيلفا قاض دائم يعمل بعض الوقت بتفويض من مجلس الأمن، ولم يكلف بأي قضية أخرى، ويرغب في أن يستكمل عمله في المحكمة. والقاضية المخصصة حكمت مكلفة أيضا بقضيتي هاتيجيكيما و كانيارو كيغا، ولكن الحكم في كلتا القضيتين سيصدر في بحر عام ٢٠١٠. لذلك، فإن تمديد مدة خدمة كلا القاضيين لما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر لم يطلب في سياق قرار مجلس الأمن ١٩٣٢ (٢٠١٠).

وللأسباب المبينة أعلاه، أطلب من مجلس الأمن أن يأذن للقاضي دي سيلفا، على أساس عدم التفرغ، وللقاضية حكمت، رغم انتهاء فترة خدمتهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بإنهاء قضية ندينديليمانا وآخرون، التي شرعا بها قبل انتهاء مدة خدمتهما. وقد سبق أن نظر المجلس في حالات مماثلة في القرارين ١٢٤١ (١٩٩٩)، و ١٤٨٢ (٢٠٠٣)، وأخيرا في القرار ١٩٠١ (٢٠٠٩).

وسأكون ممتنا لو عرضتم هذه المسألة على مجلس الأمن.

(توقيع) دنيس بايرون

الرئيس

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

هذه الرسالة تكملة لطلي المرسل في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بصدد السماح للقاضيين دي سيلفا وحكمت باستكمال مهمتهما الحاليتين لما بعد انتهاء مدة خدمتهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وبهذه الرسالة، أود أن أوجه انتباهكم إلى طلبين إضافيين. ولأغراضنا، سيكون لوتتم معالجة الطلبات الثلاثة في قرار واحد لمجلس الأمن.

والطلب الإضافي الأول يتصل بطلي المذكور أعلاه. ففي الآونة الأخيرة، انضم القاضي فريمير إلى المحكمة ليعمل من جديد بوصفه قاضيا مخصصا في قضية نيزيماننا. وإذا كلف القاضيان دي سيلفا وحكمت بالعمل إلى حين استكمال قضية ندينديليمانا وآخرون، التي ينتظر الآن صدور الحكم بشأنها في آذار/مارس ٢٠١١، فإن مجموع عدد القضاة المخصصين العاملين في المحكمة حتى صدور الحكم بشأن قضية ندينديليمانا وآخرون سيكون ١٢. وبعد صدور هذا الحكم، سيتقلص هذا العدد، وفق الاسقاطات الحالية، إلى ١٠.

لذلك، أطلب إلى مجلس الأمن أن يمدد مرة أخرى الاستثناء الحالي من الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة، على النحو الذي سمح به حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بالقرار ١٩٠١ (٢٠٠٩)، بشأن العدد الأقصى المسموح به من القضاة المخصصين العاملين في المحكمة.

أما بالنسبة للطلب الإضافي الثاني، فأود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠. ففي تلك الرسالة، قدمت عدة طلبات بشأن قضاة المحكمة، وجرى تناول معظمها في القرار ١٩٣٢ (٢٠١٠). غير أن أحد هذه الطلبات لم ينظر فيه بعد لدى مجلس الأمن، وأود أن أسترعي انتباهكم مرة أخرى إلى هذه المسألة ذات الأهمية الكبيرة للتأكد من أن المحكمة ستكون قادرة على أداء وظيفتها في عام ٢٠١١. ومع أي سائين العناصر الأساسية لطلي، أود أن أطلب إليكم أن ترجعوا إلى رسالتي السابقة للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

إن فترة خدمتي الثانية والأخيرة بوصفي رئيسا، وكذلك فترة خدمة القاضية خان الثانية بوصفها نائبة للرئيس، ستنتهي بنهاية شهر أيار/مايو ٢٠١١.

وسوف نضطر قريباً إلى بدء التحضيرات لكفالة شغل هذين المنصبين، وكذلك منصبي القاضيين اللذين يرأسان المحكمتين الابتدائيتين الثانية والثالثة بقضاة مقيمين بعد انتهاء الفترة الحالية للرئيس ونائبة الرئيس وبعد نقل القاضي سيكول، القاضي رئيس المحكمة الابتدائية الثانية، ونائبة الرئيس خان، القاضية رئيسة المحكمة الابتدائية الثالثة، إلى دائرة الاستئناف. غير أننا لن نكون في وضع يسمح لنا بذلك دون أن نتخذ بعض هيئات الأمم المتحدة المسؤولة بإجراءات بهذا الصدد.

وتنص الفقرتان (٢) و (٧) من المادة ١٣ من النظام الأساسي على أن يكون الرئيس ورؤساء قضاة الدوائر أعضاء في إحدى دوائر المحكمة. ووفقاً للفقرة (٢) (أ) من المادة ١٢ مكرراً ثالثاً، لا يجوز أن ينتخب القضاة المخصصون رؤساء للمحكمة أو رؤساء لإحدى دوائرها. ومن ممارسة المحكمة أن تطبق الشرط نفسه على منصب نائب الرئيس.

وكما بينت في رسالتي السابقة، لا يعمل في المحكمة حالياً سوى خمسة قضاة دائمين مقيمين، سينقل أربعة منهم إلى دائرة الاستئناف: القاضي بايرون (رئيس المحكمة)، والقاضية خان (نائبة الرئيس)، القاضية رئيسة المحكمة الابتدائية الثالثة)، والقاضي سيكون (القاضي رئيس المحكمة الابتدائية الثانية)، والقاضية راماردسون. وينقل أربعة قضاة لن يبقوا سوى قاض دائم واحد (القاضي توزموخاميدون) في الدوائر الابتدائية في أروشا. وقد انضم هذا القاضي إلى المحكمة مؤخراً، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

لذلك اقترحت في رسالتي السابقة إمكانيتين فعاليتين من حيث التكلفة بالنسبة لطريقة تلبية حاجتنا إلى شغل الوظائف الرئيسية في المحكمة دون إضافة قضاة جدد. وينطوي كلا الخيارين على الاعتماد على القضاة المخصصين الذين يعملون حالياً ولديهم الخبرة والذاكرة المؤسسية الضروريتان لأداء المهام بكفاءة.

الإمكانية الأولى هي تحويل ثلاثة قضاة مخصصين على الأقل إلى قضاة دائمين وكما ذكرت في رسالتي، فإن خمسة من أصل تسعة من القضاة المخصصين المقيمين الذين مددت خدمتهم إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ليسوا من نفس الجنسية كأبي قاض دائم حالي في المحكمة أو أي قاض في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يعمل في دائرة الاستئناف أو سوف يعمل فيها (انظر المادة ١٢ مكرراً (١) (ب) من النظام الأساسي). والقاضي فريمر (الجمهورية التشيكية) الذي أعيد تعيينه مؤخراً قاضياً مخصصاً تتوفر فيه الشروط أيضاً. والتحويل المقترح سيتطلب من مجلس الأمن أن يفوض الأمين العام بتعيين ثلاثة قضاة، عملاً بالمادة ١٢ مكرراً (٢) من النظام الأساسي، بدلاً من القضاة الدائمين

الثلاثة الذين غادروا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، رغم أن مدة خدمة القضاة الثلاثة الدائمين قد انقضت.

وهناك خيار ثان لمعالجة الحاجة إلى ما يلزم من القضاة الدائمين، هو تعديل النظام الأساسي للمحكمة والسماح للقضاة المخصصين بشغل المهام الرئيسية فيها. وسيطلب ذلك تعديلا للنظام الأساسي للمحكمة بحذف المادة ١٢ مكررا ثالثا (٢) وتعديل المادة ١٣ بحيث تكون للقضاة المخصصين نفس السلطات التي يتمتع بها القضاة الدائمون، بما في ذلك قبولهم لمنصب الرئيس ورئيس القضاة في الدائرة الابتدائية، وبالتالي لمنصب نائب الرئيس.

ولن تترتب على أي من الخيارين سوى آثار مالية طفيفة. فبالنسبة للخيار الأول، فإن القضاة المخصصين الذين يتم تحويلهم إلى قضاة دائمين سيستحقون منحة التعليم وتكاليف سفر منحة التعليم لأولادهم المستحقين. ولن يستحق القضاة المعاش التقاعدي ما لم تمتد فترة خدمتهم كقضاة دائمين لأكثر من ثلاث سنوات، وهذا غير محتمل الحدوث ضمن الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز الحالية. وأما بالنسبة للخيار الثاني فلن تترتب عليه آثار مالية قط.

وإذ نقرب من عام ٢٠١١ ولا بد من التحضير لكفالة أداء المحكمة لوظائفها طيلة السنة القادمة، فسأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض طلبي الإضافيين على مجلس الأمن والجمعية العامة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

(توقيع) دنيس بايرون

الرئيس